

نقابة الصحفيين المصريين تندد باستخدام قانون الطوارئ لقمع حرية الصحافة
اثر احالة ابراهيم عيسى الي محكمة امن الدولة
القدس العربي
28/09/2007

القاهرة - اف ب: اعلنت نقابة الصحفيين المصريين الخميس رفضها استخدام قانون الطوارئ المعمول به في مصر منذ العام 1981 للتنكيل بالصحافيين و قمع حرية الصحافة بعد احالة رئيس تحرير الدستور المستقلة ابراهيم عيسى الي المحاكمة امام محكمة امن الدولة العليا - طوارئ.

ووجهت النقابة نداء الي كل القوي الديموقراطية والمجتمع المدني في مصر والي كل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية العربية والدولية المعنية بالدفاع عن الحريات بان تعلن المساندة والتضامن الفعال مع الشعب المصري والصحافيين المصريين في مواجهة هذا العدوان الغاشم علي ابسط الحقوق الانسانية المتمثلة في حقوق التعبير والمعرفة والصحافة الحرة.

واعترفت النقابة ان هذا القرار وما ينطوي عليه من خروج غير مبرر علي التعهدات والتصريحات الرسمية المعلنة علي لسان كبار المسؤولين من ان قانون الطوارئ لن يستخدم الا في مواجهة الارهاب وتجارة المخدرات انما يمثل تطورا نوعيا خطيرا ياتي ضمن سياق الحملة الشرسة الحالية علي حرية الصحافة ويفتح الباب امام استغلال حالة الطوارئ في القمع والتنكيل بالصحافيين واصحاب الراي واشاعة مناخ رعب وخوف سيلغي عمليا اي مظهر لحرية التعبير والصحافة في البلاد.

وستبدأ محاكمة عيسى الاثنين المقبل بعد ان وجهت اليه نيابة امن الدولة العليا تهمة نشر اشاعات كاذبة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة للبلاد وتكدير الامن والسلم العام بعد ان نشر مقالا تعليقا علي شائعات حول تدهور صحة الرئيس المصري حسني مبارك (79 عاما).
وتصل عقوبة الاتهامات الموجهة الي عيسى الي السجن ثلاث سنوات.

وقرر رؤساء تحرير 15 صحيفة معارضة ومستقلة الاحتجاج عن الصدور في السابع من تشرين الاول (اكتوبر) المقبل احتجاجا علي الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الصحافة الحرة في مصر ، وفق بيان اصدروه في ختام اجتماع عقده مساء الاربعاء.
(تفاصيل ص 4)

وكانت صحف حكومية شنت في نهاية اب (اغسطس) الماضي ومطلع ايلول (سبتمبر) الحالي هجوما عنيفا علي الصحف المعارضة والمستقلة التي تناولت الاشاعة المتعلقة بصحة الرئيس المصري وانصب الهجوم خصوصا علي صحيفة الدستور التي اتهمتها صحيفة الاهرام شبه الرسمية بانها الناطقة بلسان جماعة الاخوان المسلمين.